الاقتصادي ،وأن اراليخ هو المسؤول عنه وعن التضخم المالي ... وان ثمة حاجة للتراجع عنه واعادة النظر في سلم الافضليات الاقتصادي »(٤٨) . أي أن هناك إصراراً على افشال السياسة الحالية من جانب أكبر هيئة للعمال والمعارضة .

لقد أخطأت الحكومة الاسرائيلية ، منذ البداية ، في تقييم مدى تأثير هذا الرفض . فسياسة الاجور والاسعار والضرائب وغيرها لا يمكن اقرارها من دون موافقة العمال ، والا ادى الأمر الى غليان اجتماعي لا يمكن تهدئته . لذلك فان مطالبة الهستدروت الآن باقرار سياسة شاملة توافق عليها جميع القطاعات ، بدات تلقى اذانا صاغية حتى من قبل المسؤولين داخل الحكومة .

ولكي ندرك أهمية هذه المطالبة، نذكر ان ما يميز اسرائيل هو مستوى التنظيم العالي للمركبات الاساسية في المجالين السياسي والاقتصادي . فالهستدروت تمثل الأغلبية الساحقة من العمال كما ذكرنا ، والحكومة بدورها ـ بما في ذلك الحكم المحلي ـ هي أكبر رب عمل في اسرائيل . اما فرعا الصناعة والزراعة فلهما تنظيمات قوية وثابتة : اتحاد الصناعيين ، هيئة العاملين ، اتحاد الصناعة الكيبوتسية والمركز الزراعي . وفي مجتمع كهذا لا يمكن ان يكون حل المشكلات الاقتصادية عن طريق السياسة المالية فقط ، وفق « انظمة السوق الحرة » ، بل يجب ان يتوفر حد ادنى من الاتفاق السياسي الداخلي حول القضايا الداخلية ، وهو العنصر الغائب منذ تولي ليكود السلطة .

لذلك يبدو ان حل المشكلات الاقتصادية في اسرائيل ، لا سيما مشكلة التضخم ، ليس امرا مستحيلا ، رغم الضجة التي يثيرها الاسرائيليون بالذات حول هذه القضية . فاتفاق سياسي بين مختلف الهيئات هنالك ، من حكومة ومعارضة ، على اهم المسائل ، مثل سياسة الاجور والغلاء والضرائب والمداخيل وغيرها ، يمكن ان يكون منفذا نحو بداية خروج من الازمة الاقتصادية في رأي معظم الخبراء الاقتصاديين من مسؤولين وغيرهم . لكن يبدو ان اتفاقا كهذا لا يمكن ان يتحقق في ظل الحكومة الحالية ، التي كثر معارضوها ، ليس بسبب سياستها الاقتصادية فحسب ، وانما بسبب سياستها الخارجية ايضا ، والخلافات المستمرة بين اعضائها ، لذلك يسوء الوضع الداخلي يوما بعد آخر . فوزير المال عاجز عن اتخاذ القرارات الاقتصادية ، خصوصا ان الاعتراض عليها ليس موجها من المعارضة وحدها ، بل اتسع ليشمل الوزراء ، حتى أولئك الذين هم اعضاء في حزب وزير المال ، الذين بدأوا يطالبونه بالاستقالة ، محملين اياه مسؤولية « تدهور » الوضع الاقتصادي . إلا أن استقالة اراليخ ، وان كانت مرفوضة حتى الآن من قبل بيغن ، لن تغير شيئا في مركبات الازمة الحالية الا في حالة واحدة : اذا استطاع البديل ايجاد لغة مشتركة مع مختلف القطاعات الاخرى ، والهستدروت والصناعيين بخاصة ، وهو ما لم يتحقق حتى الآن .

---

( ١ ) هارتس ، ٢٠/١٠/١٩٧٧ .
( ٢ ) المصدر نفسه .
( ٣ ) ابراهام طال ، هارتس ، ٩/٥/١٩٧٩ .
( ٤ ) يهوشواع رابينوفيتش ، وزير المالية السابق ، يديعوت احرنوت ، ٢٥/٥/١٩٧٩ .
( ٥ ) هارتس ، ٦/٥/١٩٧٩ .
( ٦ ) أ. طال ، مصدر سبق ذكره .
( ٧ ) المصدر نفسه .
( ٨ ) بحسب ما اورده النائب غاد يعلوبي ، رئيس اللجنة الاقتصادية في الكنيست ، يديعوت احرنوت ، ٢٣/٥/١٩٧٩ .
( ٩ ) معاريف ، ٢٠/٧/١٩٧٩ .
( ١٠ ) دافار ، ١٦/٧/١٩٧٩ .
( ١١ ) يعلوبي ، المصدر رقم ( ٨ ) .
( ١٢ ) من مقابلة مع اونون جفني ، محافظ بنك اسرائيل ، يديعوت احرنوت ، ٣١/٥/١٩٧٩ .
( ١٣ ) أ. طال ، مصدر الحاشية رقم ( ٣ ) .
( ١٤ ) رابينوفيتش ، مصدر الحاشية رقم ( ٤ ) .
( ١٥ ) أ. طال ، مصدر الحاشية رقم ( ٣ ) .
( ١٦ ) اسحق ديفن ، معاريف ، ٢٠/٥/١٩٧٩ .
( ١٧ ) المصدر نفسه .